مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣٩٠**

الاثنين ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد داود أوغلو	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد كوتيسا
	البرازيل	السيد أموريم
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	الصين	السيد لي باو دونغ
	غابون	السيد تونغوي
	فرنسا	السيد آرو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيغ
	المكسيك	السيد هيلر
	النمسا	السيد سبندليغر
	نيجيريا	السيد أجوموغوبيا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رودام كلينتون
	اليابان	السيد نيشيدا

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين نتيجة للأعمال الإرهابية

رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة (S/2010/462)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين نتيجة للأعمال الإرهابية

رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة (S/2010/462)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، والوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم لتأكيد على أهمية الموضوع المقرر تناوله.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/462، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

قبل أن أعطي الكلمة للأمين العام لتقديم إحاطته الإعلامية، أود أن أقول بضع كلمات عن الأسباب التي دفعتنا إلى تنظيم هذه الجلسة.

مر عقد من الزمان تقريبا منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عندما هاجم إرهابيون برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك، على بعد مسافة قصيرة من مكاننا الآن. لقد شكل اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بعد ذلك الهجوم الشنيع والجبان على مدنيين أبرياء، معلما هاما في مكافحة الإرهاب. والحق، فإن للقرار معنى يتجاوز بكثير الإعراب عن مشاعر التضامن الصادق والطبيعي في كل أنحاء العالم، حيث أنه وفّر إطارا سليما وعمليا للتدابير الانفرادية والجماعية لمكافحة آفة الإرهاب.

واليوم، لا يزال ذلك القرار نقطة مرجعية وتوجيهية من أجل حملتنا لمكافحة الإرهاب. غير أن الإرهاب، رغم العديد من الخطوات الإيجابية المتخذة منذ ذلك الحين، لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. بل إننا نشهد في بعض مناطق العالم، زيادة في أنشطة الجماعات الإرهابية المختلفة. وبعبارة أخرى، تبين أن الإرهابيين مرنون جدا في قدرتهم على التكيف مع الظروف المتغيرة واستغلال كل فجوة أو ثغرة يجدونها في موقفنا المشترك.

ولذلك السبب لا بد أن نكون ملتزمين ومرنين بنفس القدر في مكافحتنا لهذا التهديد. يجب ألا نركن أبدا إلى الرضا عن إنجازاتنا ويجب أن نحاول دائما أن نفعل الأفضل. وعلاوة على ذلك، ونظرا إلى أنه لا يوجد بلد بمنأى عن مخاطر الإرهاب، علينا أن نعمل بشكل جماعي بالتضامن الكامل فيما بيننا. وليس هناك مكان أفضل من الأمم المتحدة لتوحيد قوانا وإظهار موقف قوي وموحد. والحق، فإن الأمم المتحدة اضطلعت دائما بدور محوري في النهوض بالمكافحة العالمية للإرهاب، سواء من حيث وضع القواعد أو بناء القدرة أو رصد التنفيذ.

وبالنظر لمسؤوليته الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يواصل مجلس الأمن، على وجه الخصوص، الاضطلاع بدور رئيسي في كفالة أننا مجهزون ومستعدون بما فيه الكفاية لمكافحة الإرهاب. ولهذا السبب تحديدا قررنا عقد هذه الجلسة، مع وضع الأهداف المحددة التالية نصب أعيننا: إجراء تقييم حقيقي للسنوات الـ ١٠ الماضية؛ وإجراء استعراض أمين لفعالية الخطوات التي اتخذناها حتى الآن؛ وإجراء تقييم صريح للتهديدات الحالية التي يشكلها الإرهاب؛ ووضع استراتيجية جريئة وتطلعية

لإجراءاتنا في المستقبل. ونأمل أن يساعد هذا التبادل الصريح والمركز للآراء في إعادة تنشيط حملة المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب وإبراز مجالات الأولوية التي تتطلب الاهتمام والعمل المتواصلين والمنسقين.

كنا نفضل، بالطبع، أن يشارك أيضا في هذه الجلسة أعضاء الأمم المتحدة غير الأعضاء في المجلس. وهذا ما كان يساعد إلا في ترسيخ رسالتنا ضد الإرهاب بدرجة أكبر. ولكننا في ضوء الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة اخترنا هذه الصيغة اليوم، واضعين في الحسبان بالطبع أنه ستسنح مناسبات أخرى قبل نهاية العام يمكن فيها لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة أن يدلوا بدلوهم ويشاركوا في المناقشة.

وبالإضافة إلى ذلك سعت تركيا، بصفتها رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب، بيقظة وحذر منذ بداية العام إلى التأكيد على أهمية التعاون والتنسيق الوثيقين بين الدول الأعضاء. وإننا نهتدي بمبادئ الشفافية والتفاعل والشراكة، التي نعتقد أنها لن ترفع مستوى الوعي على المستويات الدولي والإقليمي والوطني فحسب، وإنما ستفضي أيضا إلى ترشيد جهودنا ضد تهديد الإرهاب الدائب التطور. وإننا سنواصل العمل بالروح ذاتها في الأشهر المقبلة.

والآن أدعو الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، إلى الإدلاء ببيانه. وإنني ممتن له على انضمامه إلينا اليوم. إن إيمانه وتفانيه الشخصي القوي بالدفع قدما بقضية مكافحة الإرهاب منذ توليه توجيه دفة المنظمة يستحقان أعظم الثناء. وبالتالي ما كان لي أن أفكر بطريقة أفضل من هذه لاستهلال المناقشة في هذه المناسبة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عباراتكم الودية اللطيفة جدا. وأشكر كذلك الرئاسة التركية لمجلس الأمن على مبادرتها بتنظيم هذه المناقشة، وأتقدم بترحيب حار إلى معالي وزير الخارجية داوود أوغلو. وأرحب كذلك بحرارة بالوزراء الآخرين المشاركين في هذا الاجتماع الهام جدا للمجلس.

الإرهاب يشكل خطرا جسيما يهدد السلم والأمن الدوليين. وقد عانى الكثير من البلدان الممثلة حول طاولة المجلس بصورة مباشرة من هذه البلية. فقد وقعت هجمات كثيرة وأُزهقت أرواح كثيرة ودُمرت أسر كثيرة. والأمم المتحدة ذاتها استُهدفت، من العراق إلى باكستان ومن الجزائر إلى أفغانستان.

الإرهاب ربما يكون عاصفة تتكاثف سحبها، لكن زخم الرد الدولي عليه يشتد أيضا. وأثناء السنوات الخمس الماضية وسّعت الأمم المتحدة نطاق أنشطتها لمكافحة الإرهاب، وعززت التنسيق فيما بين وكالاتها ووطدت العلاقات مع مجموعة واسعة متنوعة من المنظمات الدولية والإقليمية. وإن المبادرات المشتركة التي أخذت الأمم المتحدة زمامها مع الدول الأعضاء في مناطق عديدة - بما فيها منطقة الساحل في أفريقيا والقرن الأفريقي والشرق الأوسط وجنوب آسيا وآسيا الوسطى - بينت أننا يمكننا عمل الكثير.

مكافحة الإرهاب تتطلب نهجا واسعا. أولا، يجب علينا أن نواصل جهودنا في ميداني الأمن وإنفاذ القانون. وذلك يشمل تدابير لحرمان الإرهابيين أكثر من الموارد المالية والقدرة على التنقل، ومنعهم من الحصول على أسلحة الدمار الشامل واستعمالها.

ثانيا، تستحق مجالات أخرى مزيدا من الاهتمام. فالتعليم والتنمية والحوار بين الثقافات ومنع الصراع كلها مجالات ذات أهمية متزايدة في معالجة الظروف المشجعة لانتشار الإرهاب.

ثالثا، يجب علينا أن نبذل جهودا أكبر للتوصل إلى فهم أفضل للأسباب التي تدفع بالناس إلى العنف، ليتسنى لنا أن نفعل أكثر لمنع الآخرين من سلوك هذا الطريق.

رابعا، يلزمنا الاستمرار في تعزيز النظام القانوني، بالبناء على صكوك مكافحة الإرهاب الدولية السارية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن قيمة هذه التدابير واستراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب تكمن في الاتساق والمساواة في تطبيقها.

خامسا، يجب علينا أن نحسّن الطريقة التي نتشاطر بها المعلومات وأفضل الممارسات. وذلك يعني تأسيس مراكز اتصال وطنية وشبكات إقليمية وتعبئة المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائط الإعلام.

ولن يكون أي نهج لمكافحة الإرهاب كاملا ما لم يقترن بالالتزام التام بحقوق الإنسان وسيادة القانون. ولقد دأب مجلس الأمن والجمعية العامة كلاهما على اعتماد حماية حقوق الإنسان كجزء لا يتجزأ من أي سياسة فعالة لمكافحة الإرهاب، وإنني أرحب بإيلاء المجلس اهتمامه لهذا الموضوع. وثمة دول كثيرة – بما فيها دول وقعت ضحية للإرهاب – تتوق إلى تنفيذ واجباتها بموجب أطر عمل مكافحة الإرهاب ولكنها تفتقر إلى الموارد والقدرات الأخرى اللازمة للتنفيذ. لذلك أصبح بناء القدرة أولوية لدى الأمم المتحدة.

وفي ضوء جسامة الحالة في منطقة الساحل الأفريقية/المغرب العربي، فإنني ملتزم بالعمل مع قادة المنطقة من أجل تعزيز قدرة الدول على مكافحة الإرهاب. وفي آسيا الوسطى شرعت الأمم المتحدة فعلا في العمل على بناء القدرة في مجالات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية والتعاون الدولي.

كما أود أن أشدد على أهمية دعم ضحايا الإرهاب. ولا يغيب عن البال أننا نظمنا قبل سنتين حلقة دراسية مؤثرة جدا هنا في المقر تكلم فيها ضحايا كثيرون للإرهاب عن تجاربهم. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، مرة أخرى هنا في الأمم المتحدة، سنعرض فيلما بعنوان ”القتل باسم“، وهو فيلم وثائقي لا يكتفي بتسليط الأضواء على محنة ضحايا الإرهاب، بل سيساعد أيضا، على ما نأمل، في تمكينهم هم وغيرهم من المشاركة بحماس أكبر في المساعي الرامية إلى وضع حد لهذه الجرائم.

وفيما يتصل بمجلس الأمن ذاته، أرحب بتحسين التنسيق بين أجهزة المجلس الفرعية والكيانات الشريكة في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وينبغي لنا جميعا أن نوسّع نطاق المشاركة في الهيئات التي تتعامل مع التدابير المدرجة في الركن الأول من استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب، مثل تحالف الحضارات. إن التحالف جزء محوري من رد الأمم المتحدة على التطرف والتعصب، وهو يمثل صوت الاعتدال الضروري لمواجهة الحض على العنف والحقد اللذين يشكلان عنصرين بارزين في الدليل الإرشادي للإرهاب.

ما من قضية وما من ظلم يمكن أن يبررا الإرهاب. واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى على عزم الأمم المتحدة المعقود على الارتقاء إلى مستوى هذا التحدي العالمي العابر للحدود الذي يسعى إلى إلحاق أذى شديد بنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وقبل أن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس أود أن أنوه بالمنجزات التي حققتها في السنوات الأخيرة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) فيما يتعلق بتنظيم القاعدة وجماعة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، تحت

القيادة القديرة للنمسا، وأن أنوه أيضا بالمساهمات القيمة التي قدمها فريق الرصد، بما في ذلك الاستعراض الناجح للقائمة الموحدة.

والآن أدعو معالي السيد مايكل سبندليغر، وزير خارجية جمهورية النمسا، إلى الإدلاء ببيانه.

السيد سبندليغر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أعمال الإرهاب المروعة تحدث كل يوم تقريبا. ولا أعتقد أنه يوجد جزء من العالم قد نجا منها. إن الإرهاب لا يعرف الحدود. وما من بلد محصن ضده. وما من بلد، كبيرا كان أو صغيرا، يمكنه أن ينجح بالعمل بمفرده. فالإرهاب لا يمكن مكافحته بفعالية إلا في إطار شامل متعدد الأطراف. وإن الأمم المتحدة يجب أن تكون في صميم جهودنا المشتركة في التصدي للإرهاب.

وأود أن أعرب عن الشكر لتركيا ولكم شخصيا، السيد الرئيس، على ترؤس اجتماع اليوم. وأشكر كذلك الأمين العام على بيانه. والنمسا تؤيد تأييدا تاما مشروع البيان الرئاسي المقرر اعتماده اليوم، الذي يبعث رسالة قوية بأن المجلس عقد عزمه على محاربة بلية الإرهاب.

استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب تتيح إطار العمل الاستراتيجي الأول المتفق عليه عالميا لمكافحة الإرهاب بطريقة شمولية متكاملة. وإن نجاح الاستراتيجية سيعتمد على تنفيذها من خلال تدابير ملموسة. وقبل بضعة أسابيع أكملت الجمعية العامة الاستعراض الثاني لتنفيذ الاستراتيجية. وقد تحقق بعض التقدم، لكن الكثير ما زال ينبغي عمله للتعريف بالاستراتيجية على نطاق أوسع ولتنفيذها في كل أنحاء العالم. ومن أجل الربط بقدر أكبر بين جهود الدول الأعضاء في هذا المضمار شاركت النمسا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ مع سويسرا وتركيا والنرويج وشركاء آخرين، في رعاية حلقة العمل الدولية الأولى لمراكز الاتصال الوطنية المعنية بمكافحة الإرهاب، التي عقدت في فيينا.

والتنسيق والتعاون هما مفتاح نجاح جهودنا لمكافحة الإرهاب. ويجب على جميع الدول الأعضاء؛ وأجهزة الأمم المتحدة وكياناتها، بما فيها مجلس الأمن والجمعية العامة؛ ومنظماتنا الدولية والإقليمية ودون الإقليمية؛ وكذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص العمل معاً بطريقة منسقة. ونشجع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة على مواصلة بذل جهودها لكفالة التنسيق والاتساق الشاملين في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وتناشد النمسا مجلس الأمن ولجانه الثلاث وأفرقة الخبراء التابعة له المعنية بمكافحة الإرهاب النظر في السبل الآيلة إلى دعم أعمال فرقة العمل على نحو أفضل، وتضمين الاستراتيجية في أعمالها، وتنسيق أنشطتها بطريقة شفافة وفعالة.

وتعتقد النمسا اعتقاداً راسخاً أن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون هو أساس رئيسي لجميع جهود مكافحة الإرهاب. ويجب علينا جميعاً كفالة أن تكون أي تدابير تتخذ لمكافحة الإرهاب امتثالاً لالتزاماتنا بموجب القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، والقانون الإنساني الدولي. وإنشاء نظام وطني لإنفاذ القانون والعدالة الجنائية يكون فعالاً وقائماً على سيادة القانون هو عنصر ضروري لمنع الأعمال الإرهابية ولتقديم الإرهابيين إلى العدالة. وفي هذا السياق، نشيد بعمل فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يوفر المساعدة التقنية في جوانب قانونية وذات صلة بالإرهاب.

وتلتزم النمسا أيضاً بتعزيز سيادة القانون في العمل اليومي للمجلس وهيئاته الفرعية. والنمسا، بوصفها رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، عملت، بصورة خاصة، عملاً دؤوباً لتعزيز مراعاة الأحوال القانونية والإجراءات العادلة والواضحة. وأنجزت اللجنة هذا العام استعراض السنتين لقائمتها الموحدة. ومن بين الأسماء الـ ٤٨٨ التي تم تفحصها، جرى استكمال المئات وأزيل قرابة ١٠ في المائة.

وإن تعيين السيدة كيمبرلي بروست مؤخراً كأول أمينة للمظالم لتلقي طلبات رفع الأسماء من القائمة وفقاً للقرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩) يشكل خطوة رئيسية أخرى إلى الأمام. وسوف تسهم هذه الخطوات في تعزيز نزاهة وفعالية عمل لجنة القاعدة/الطالبان. ومع ذلك، من الضروري بذل المزيد من الجهود لتحسين الإجراءات العادلة والواضحة، خاصة ما يتعلق بأنظمة الجزاءات الأخرى.

وتشيد النمسا بالتقدم الذي أحرزته لجنة مكافحة الإرهاب في تناولها لمسائل حقوق الإنسان ذات الصلة بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات خطيرة أمام التنفيذ الفعال لتدابير مكافحة الإرهاب ضمن إطار سيادة القانون. وفي هذا الصدد، ندعو إلى وضع أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية لكفالة أن تعتمد جميع الدول نُهُجاً راسخة في ميدان حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب. والنهج الاستباقي للجنة مكافحة الإرهاب في هذا الميدان أمر رئيسي لمصداقيتها ولنجاحها لأمد بعيد. وسيوفر التجديد المقبل لولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب فرصة لتأكيد هذا الالتزام.

وفي سياق اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولدى الاستعراض الشامل الذي جرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تصدرت النمسا مبادرة زيادة الوعي بضرورة الاحترام الصارم لسيادة القانون، ومعايير مراعاة الأحوال القانونية، وحماية حقوق الإنسان في تطبيق وإنفاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتخطط النمسا أيضاً لاستضافة اجتماع في فيينا مع منظمات دولية وإقليمية ذات صلة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بتاريخ ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أننا لن ننجح في مكافحة الإرهاب في المدى البعيد إلاّ إذا تصدينا للظروف المفضية إلى انتشار الإرهاب. ويجب أن نكسب قلوب الناس عن طريق الحوار والثقة المتبادلة. وفي هذا الصدد، نشيد إشادة عالية بدور تحالف الحضارات، بقيادة تركيا وإسبانيا. وتشعر النمسا بالاعتزاز لاستضافة المنتدى السنوي الخامس، نظراً لتقليدنا القديم باعتبارنا منبرا للحوار والتعاون والسلام. وفي إطار مبادراتنا الحوارية لتعزيز الثقة والتفاهم في ما بين الشعوب من مختلف الأديان والثقافات، سوف تطلق النمسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ المنتدى الأول للقادة الشباب العرب والأوروبيين، الذي سيجمع القادة البازغين من القطاع السياسي والمجتمع المدني والأعمال والبيئة في الاتحاد الأوروبي وتركيا والعالم العربي لمناقشة سبل الاضطلاع بالقيادة المسؤولة.

وفي الختام، ترحب النمسا من جديد بالجلسة المعقودة اليوم، التي تبرز الدور المركزي للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، وتبعث برسالة قوية مفادها أننا نقف جميعاً متحدين للتغلب على الخطر العالمي للإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن الأونرابل هيلاري رودام كلينتون، وزيرة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، لأخذ الكلمة.

السيدة رودام كلينتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على القيادة التي أظهرتموها أنتم وتركيا هذا العام في رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب. وأشكركم أيضاً على المجيء بنا إلى هنا اليوم للتركيز على المهمة المشتركة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. إننا مدعوون إلى الاضطلاع بهذه المهمة كفرادى دول وكمجموعة دول لحماية مواطنينا، وتعزيز أمننا، وتوطيد الاستقرار في الأماكن المضطربة، والمساعدة على تهيئة الظروف لإحراز التقدم لأمد بعيد.

وأريد أن أشكر الأمين العام وموظفيه هنا في الأمم المتحدة لأن الأمم المتحدة هي، رغم كل ذلك، منتدانا الأول والمنتدى القيّم لمشاطرة أفضل الممارسات ومساعدة الدول التي تكافح الإرهاب في بناء قدرتها على التصدي للأخطار. ولقد اتخذت الأمم المتحدة مؤخراً خطوات للنهوض بهذه الأهداف عن طريق إدخال مكافحة الإرهاب في جميع أعمالها بغية مواجهة التحديات التي تعترض السلام والأمن على نطاق العالم، وفي الوقت نفسه تعزيز الشفافية وتحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الأفرقة الوطنية لمكافحة الإرهاب في الميدان في المجتمعات حول العالم.

أريد أن أتكلم بإيجاز عن التقدم المحرز عن طريق أداة هامة لمكافحة الإرهاب – قائمة جزاءات اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات. هذه القائمة يجب أن تتطور تبعاً لتطور الخطر الذي تشكله هذه الجماعات، لذلك يسعدنا أن لجنة ١٢٦٧ تستكمل القائمة بنشاط. فلقد أزيل منها هذا العام ٤٥ اسماً وأضيف إليها ١٧ اسماً حتى الآن. ونشيد باللجنة على إنشاء منصب أمين المظالم لتلقّي التماسات من أفراد وكيانات يريدون رفع أسمائهم من القائمة. ونثني على إدراج تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وزعمائها في القائمة، ونشجع الدول الأعضاء على تزويد اللجنة بمعلومات مستكملة على نحو منتظم بغية كفالة أن تبقى القائمة دقيقة.

وهذا النظام، كما هو الحال بالنسبة إلى جميع جهودنا المشتركة، قوي بقدر ما يتصف به التزامنا المشترك من قوة. واليوم، اسمحوا لي بأن أشدد على أن الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل عن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة، للتصدي للأخطار القائمة. ونحن ملتزمون أيضاً بتعزيز هذا البنيان المتعدد الأطراف. ونعتقد أن بإمكانه أن يفعل ما هو أفضل، لذلك، على الرغم من أننا ندعمه جداً، نريد أن نعمل مع الجميع هنا لتحسينه، حيث نعتقد أيضاً أن مكافحة الإرهاب ليست عملاً يمكن لأي بلد أن يؤديه بمفرده. إنه تحدٍ عالمي. فهو يستدعي أن تكون جميع الدول متنبهة وخلاقة، فضلاً عن أن تستجيب لأفكار جديدة، وتكون مستعدة للتخلي عن الاستراتيجيات الفاشلة، ومنفتحة بعضها على بعض حيال الأخطار التي نواجهها، وكيفية تصدينا لها. ومن المحتمل جداً أن ننجح في القضاء على شبكات الإرهابيين، مثل القاعدة وعصابات تنظيماتها، إذا عملنا معاً على رصد أعمالها، وتشاطرنا المعلومات، وعرقلنا مخططاتها، وعطلنا عمل قادتها.

إن لدى هذه الجماعات نظرة عالمية، ويجب أن تكون لدينا نظرة عالمية أيضاً. وذلك يبدأ بالفهم المشترك للصورة الكبرى. فمكافحة الإرهاب تتطلب نهجاً شاملاً، مثلما يبينه مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية هذه الجلسة اليوم. لذلك، نحن في حاجة إلى عمليات استخبارية قادرة على اكتشاف مؤامرات الإرهابيين، وإلى ضباط عسكريين وضباط إنفاذ القانون المدربين والمستعدين لتوقيفهم، وإلى موظفين لمراقبة الحدود يكون بمقدورهم تحديد الأخطار المحتملة، وإلى أنظمة العدالة التي يمكنها أن تحاكم المجرمين بنزاهة وفعالية، وإلى نظم إصلاحية يمكنها حينئذ احتجاز الذين أُلقي القبض عليهم و/أو أُدينوا. علينا

أن نبذل المزيد من الجهود لنطور هذه المؤسسات والقدرات ولنساعد بعضنا بعضا بحشد الخبرات والموارد.

لكن في الوقت نفسه، وبالإضافة إلى هذه التدابير، علينا أن ندرك أن مكافحة الإرهاب تعني أكثر من مجرد توقيف الإرهابيين. إنها تعني منع الأشخاص من أن يكونوا إرهابيين في المقام الأول. وهذا يتطلب التصدي للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تجعل الناس ضعفاء يستطيع المتطرفون استغلالهم. يقدم تنظيم القاعدة والمجموعات الأخرى رؤية تروق للناس الذين تتسم حياتهم بالحرمان أو الإحباط، والناس الذي يعتقدون أن حكوماتهم لا تستجيب لهم، أو تقمعهم؛ لكنها رؤية تقوم على الدمار، ونحن نحتاج إلى أن نقدم رؤية بديلة تقوم على الأمل وتوفير الفرص والإمكانات.

وهذا يعني تنفيذ سياسات من شأنها تهيئة الفرص بالفعل للناس لكي يبنوا مستقبلاً أفضل لأنفسهم، وتعني تعزيز التزامنا بالقيم الأساسية، لا سيما بحقوق الإنسان وحكم القانون. ولا يمكننا التضحية بهذه القيم في خضم حماستنا لوقف الإرهابيين. فقيمنا هي التي تجعلنا مختلفين عن أولئك الذين يحاولون تقويض أكثر التقدم الذي تحقق عبر التاريخ، خاصة للنساء والبنات – يجب أن أوضّح ذلك.

ولكي نعمل من أجل دحر الإرهاب في العالم كله، لا يمكننا التخلي عن قيمنا، بل علينا الدفاع عنها. فكل بلد من بلداننا الموجودة حول طاولة مجلس الأمن اليوم قد شعر بتأثير الإرهاب، أو التطرف العنيف؛ فقد تعرضت كل حضاراتنا للهجوم، وتعرضت مدننا للتهديد، وذلك التهديد، للأسف، مستمر. بيد أن تصميمنا على حماية شعوبنا، وإنسانيتنا المشتركة، أكبر من أولئك الذين يسعون لإلحاق الضرر بنا. وأعتقد أننا إذا تحلينا بالذكاء وبالدقة في نهجنا، وواصلنا في العمل معاً، فسوف نستطيع تقليص الإرهاب، والقضاء عليه في نهاية الأمر.

أتوجه بالشكر مجدداً للأمين العام، ولكم سيدي الرئيس على وجه الخصوص، على جمعنا للكلام في هذا الموضوع اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي لوزير العلاقات الخارجية البرازيلي، سعادة السفير سيلسو لويز نونيس أموريم.

السيد أموريم (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه إليكم بالتحية، يا معالي الوزير داوود أوغلو، وإلى الرئاسة التركية على الدعوة لعقد هذه الجلسة المهمة المعنية بالإرهاب. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام، الذي نتفق معه في أفكاره الحكيمة. وأنا سعيد كذلك بوجود قواسم مشتركة واسعة في الآراء بشأن هذا الموضوع المهم.

إن الإرهاب بلاء يلازم عصرنا. ولا توجد مبررات للأعمال الإرهابية، التي تسبب المعاناة والخوف بدون تمييز. وقد أدانت البرازيل على الدوام الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. ويكرس دستورنا رفض الإرهاب باعتبار ذلك مبدأ أساسياً في علاقاتنا الخارجية. والبرازيل طرف في كل الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة المناهضة للإرهاب.

والإرهاب بوصفه تهديداً عالمياً خطيراً، يجب التصدي له وفق نهج شامل، مع إيلاء الاعتبار الكامل لتعقد أسبابه الجذرية. فجذور العنف وانعدام التسامح تمتد في البيئة التي تعاني من المظالم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهو ما جَرت الإشارة إليه اليوم. والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، المصحوبة بمناخ من احترام الآخر، هي أفضل ترياق للإرهاب.

وفي مجال مكافحة الإرهاب، تفضل البرازيل بشدة الاتفاقات والترتيبات المتعددة الأطراف حقا. ومن المهم تعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذا المجال. ونحن ندعم بالكامل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ونقدر حقيقة أن الاستراتيجية مستوحاة من خلال منظور شامل.

وعلينا أن نحذر الخطاب الخطير، والمواقف التي تغذي الخوف من الأجانب والتعصب. فالتسامح هو السبيل لتجنب الاستقطاب العنيف والتطرف. ويمكن للمبادرات، مثل تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، أن تضطلع بدور في هذا الصدد. ويشير مشروع بياننا الرئاسي إلى ذلك بصورة جيدة.

وخلال أحد المؤتمرات المعنية بمكافحة الإرهاب الذي عقد هنا في نيويورك عام ٢٠٠٣، شدد الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا على أن القمع، مهما بلغت أهميته، لا يمكنه وحده أن يتصدى لدوافع الإرهابيين. فالمبادرات الدبلوماسية القائمة على القانون الدولي هي أيضاً ضرورية. وتؤكد البرازيل على الحاجة الملحة إلى ختام المفاوضات بشأن اتفاقية شاملة للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، مع إيلاء اهتمام خاص للعلاقة بين الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب.

وهناك أيضاً مخاوف متزايدة من إمكانية حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل، وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية. وخلال القمة النووية في العاصمة واشنطن في نيسان/أبريل، أكد الرئيس لولا دا سيلفا مجدداً أنه، دون المساس بالتدابير الأمنية اللازمة التي يتعين اتخاذها، فإن أكثر الوسائل فعالية لتقليص مخاطر وقوع الأجهزة النووية في الأيدي الخطأ هو القضاء التام، والذي لا رجعة فيه، على الترسانات النووية.

ويضطلع المجلس بدور فريد في التصدي للإرهاب ومنعه. ومساهمتنا الأقوى في محاربة الإرهاب هي في التوصل إلى حلول مستدامة لبنود جدول الأعمال التي طال أمدها. ويمكن لجهود بناء السلام أن تساعد في الحيلولة دون تفشي الراديكالية في البلدان المتأثرة من ذي قبل بالنزاعات والصراعات الاجتماعية. وثمة أهمية كبيرة للتعاون وبناء القدرات فيما يتصل بالتدابير الأمنية، إلى جانب التقاسم الأوسع للمعلومات.

وأجدد تأييد البرازيل الكامل للمبادرات التي اتخذها لجان مجلس الأمن بهدف تسهيل تقديم التعاون التقني للبلدان التي تطلبه. والبرازيل مستعدة لأن تتعاون مع البلدان الأخرى في هذا الصدد. فواجبنا المشترك هو أن نمنع الإرهاب ونكافحه. ويجب أن تستند استراتيجيات مكافحة الإرهاب على حكم القانون وكفالة الحماية الكاملة لحقوق الإنسان لكل الأشخاص المعنيين.

ويجب أن يكون التحقيق الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك حق التنمية، جزءاً لا يتجزأ من أي جهود هدفها مكافحة تهديد الإرهاب. ولكل هذه الأسباب، تلتزم البرازيل التزاماً كاملاً بالاستجابة المنسقة والمتعددة الأبعاد لكل التحديات التي يطرحها الإرهاب. وعلى الأمم المتحدة أن تكون في مقدمة هذا الجهد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الآن الكلمة لوزير الخارجية وشؤون الكمنولث بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، معالي الأونرابل السيد وليام هيغ.

السيد هيغ (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جداً، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المهمة اليوم، وأشكر أيضاً الأمين العام لوجوده بين ظهرانينا.

يظل الإرهاب واحداً من أكبر التحديات التي تواجه السلم والاستقرار والأمن في العالم، وتواجه بالتالي أيضاً التنمية والرفاه في كل الأمم. ويستمر تهديد الإرهاب في تطوره وانتشاره، ولذلك فإن استجابتنا له في المجتمع الدولي

يجب أن تتطور أيضاً. علينا أن نقف صفاً واحداً، مستندين على تعاوننا الناجح في الماضي لحماية مواطنينا، ومساعدة أولئك الموجودين في مناطق أخرى وجَد فيها الإرهاب موطأ قدم له.

وبالرغم من أن جهود الأمم المتحدة ظلت تتحسن، ولذلك تستحق الثناء عليها، فإن ثمة إمكانية، في رأينا، للتنسيق بصورة أفضل فيما بين مختلف الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة وبين الأطراف الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، لمساعدة الحكومات على تطوير وتنفيذ استراتيجياتها الخاصة لمكافحة الإرهاب.

وينبغي أن تكون برامج الأمم المتحدة الخاصة ببناء قدرات مكافحة الإرهاب لدى الدول الأعضاء مكملة للجهود الثنائية بين الدول الأعضاء. فللأمم المتحدة دور تضطلع به في ملأ الثغرات التي يمكن أن يستغلها الإرهابيون، وممولوهم ومؤيدوهم. وتجعل الصعوبات المالية التي أصبحت عامة في كل البلدان بسبب الأزمة المالية من المهم أن نركز مواردنا لمساعدة البلدان الأضعف.

وفي هذا الصدد، يظل التهديد القادم من الحدود الأفغانية الباكستانية مصدر القلق الأكبر لنا على المدى الطويل. ويمكن أن تتفاقم الحالة الراهنة جراء تداعيات الفيضانات المدمرة الأخيرة. ولذلك فعلينا أن نعزز الدعم الدولي لحكومة باكستان حتى لا يتحول عدم الاستقرار والبؤس الإنساني في الوقت الراهن إلى عوامل تساعد على تجنيد الإرهابيين مستقبلاً.

ولن ينفك الإرهابيون يحاولون استغلال حالات الكوارث وعدم الاستقرار والتهميش والصراع حيثما استطاعوا ذلك ساعين إلى تحويل الفقر أو المظالم السياسية إلى غايات تتسم بالعنف، ومحاولين تبرير ما لا يمكن تبريره باستخدام حجج اجتماعية واقتصادية وسياسية مزيفة. لذلك فإن جهودنا الهادفة إلى التخفيف من المعاناة، وخفض الفقر، والوقاية من الصراعات، وحفظ السلام وبنائه، والتي هي ضرورية في ذاتها ولذاتها، تساعد أيضاً على تقويض إيديولوجيا التطرف العنيف، وتجفف صفوف تنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى.

وتعترف إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي أعادت الجمعية العامة بالإجماع تأكيدها في وقت سابق من هذا الشهر، بأهمية التصدي للظروف المؤدية إلى الإرهاب. ولهذه الغاية، يجب أن تضطلع وكالات الأمم المتحدة، مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو، بأدوار كاملة ونشطة بوصفها أعضاء في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

لقد رأينا نمواً في قدرات وطموحات تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والمتطرفين المرتبطين بالقاعدة في شرق أفريقيا. ويجب علينا أن نعمل مع الحكومة ومجموعة من الشركاء في تلك المناطق لوقف الخطر واحتوائه وتخفيضه. فالإرهابيون يتكيفون ويضحون أكثر انتهازية.

إن الاتجاه المتنامي في أعمال الخطف من أجل الحصول على فدية مثال على هذا. وتعتقد حكومة المملكة المتحدة بأنه يتعين علينا أن نتصرف للحيلولة دون أن تصبح فدية الخطف مصدرا كبيرا للتمويل الإرهابي. ومن تجربتنا في حالات أخذ الرهائن نفهم مدى صعوبة حالات الاختطاف، ولكن من الخطورة أن ننظر إلى الفدى بوصفها شرا لا بد منه أو أنها أداة مشروعة لحل مشكلة أخذ الرهائن. إنها تشجع على المزيد من أخذ الرهائن وتمويل الجريمة. وثمة هجمات رئيسية قد لا تتجاوز كلفتها عشرات الآلاف من الدولارات، لذلك فإن فدى بقيمة مليون دولار يعني

عشرات الهجمات. إن قرار مجلس الأمن ١٩٠٤ (٢٠٠٩) المتخذ في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، يؤكد بوضوح أنه من غير الشرعي دفع فدى للذين فرض عليهم هذا المجلس جزاءات بسبب صلتهم بالقاعدة وطالبان، ونتوقع من جميع البلدان احترام هذا القرار.

إن أحد أسباب وجودنا هنا ارتكاب فظائع تقشعر لها الأبدان وفي مكان لا يبعد كثيرا عن هذا المبنى، حدثت قبل أكثر من تسع سنوات بقليل. ومن الصعب أن تجد أي بلد في العالم لم يتأثر بالإرهاب. وبالطبع إن الأثر الأكثر استدامة والأشد تدميرا للإرهاب ينصب على الضحايا وأسرهم ومجتمعاتهم. وثمة شيء يذكرنا بهذا كل يوم؛ إذ يوجد خارج مكتب وزارة الخارجية والكمنولث في لندن لوحة تذكارية تضم أسماء الضحايا الـ ٢٠٢ الذين سقطوا نتيجة تفجيرات بالي، من ضمنهم ٢٨ من الرعايا البريطانيين قضوا في ذلك اليوم.

بوسع الأمم المتحدة أن توفر منبرا لضحايا الإرهاب في جميع أرجاء العالم، وإعطائهم صوتا وأن تساعد آخرين لكي يستمدوا القوة والإلهام من شجاعتهم. وقصصهم تذكرنا بأن الإرهاب اعتداء على الإنسانية جمعاء. وهي أنجع ترياق لأيديولوجية تجار العنف وحافز للحكومات في جميع أرجاء العالم لكي تجعل من مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله قضية مشتركة. والمملكة المتحدة لن تتنازل قيد أنملة في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد بول تونغي، وزير الخارجية والتعاون الدولي والفرانكوفونية في جمهورية غابون.

السيد تونغي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم إلى تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن مكافحة الإرهاب. ونحن ندرك التزامكم والتزام بلدكم في مكافحة هذه الظاهرة. ونرحب بحضور الأمين العام للأمم المتحدة بيننا، وأود أن أؤكد مجددا دعم بلدي لعمله المستمر في سبيل السلام والأمن في العالم، وسوف نؤيد البيان الرئاسي الذي سيصدر في نهاية الجلسة.

إن الإرهاب ليس اعتداء على حياة وكرامة الكائن البشري فحسب، بل إنه أيضا وقبل كل شيء إنكار للحضارة، ولذلك لا يمكن أبدا تبريره. وما من قضية، أو أيديولوجية، أو دين يمكن أن تستخدم كذريعة للفظائع التي ارتكبت في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تلك التي ارتكبت في الصومال وأوغندا والهند وروسيا وأفغانستان والعراق وفي منطقة الساحل، وما هذه إلا أمثلة قليلة حديثة.

إن الهيكل الخبيث للإرهاب يقتضي ردا قويا وموحدا من المجتمع الدولي. ومنذ اتخاذ القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، اضطلعت الأمم المتحدة بكامل مسؤولياتها لمساعدة للدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب بفعالية. وأود أن أرحب بالدور الرائع الذي تضطلع به تركيا والنمسا والمكسيك في توجيه عمل لجان مكافحة الإرهاب.

إن الدول الأعضاء في منظمتنا باعتمادها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، إنما أكدت مجددا التزامها بمكافحة الإرهاب الدولي. وينبغي لهذا الزخم أن يحملنا على ترسيخ الإطار القانوني والوسائل لمكافحة هذه الظاهرة. ولذلك، علينا بذل كل جهد ممكن للتغلب على الاختلافات في النُهج التي تقف في طريق وضع اللمسات الأخيرة على إبرام اتفاقية لمكافحة الإرهاب الدولي.

وبالنظر إلى أن الإرهاب خطر عالمي، فما من دولة، صغيرة كانت أم كبيرة، بمنأى من هذه الآفة. وفي الوقت نفسه نشهد تباينا مميزا بين أساليب الانخراط والطابع العالمي

للخطر. وبالإضافة إلى تكاليف المكافحة، نجد الإرهابيين أنفسهم منخرطين أيضا بعمليات متطورة بصورة. لذلك أدعو إلى تعزيز قدرات البلدان النامية، مع مراعاة الاحتياجات المعينة وتحديد التهديدات، خاصة في البلدان الأفريقية.

رحب بلدي بحلقة العمل التي نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمنطقة وسط أفريقيا، وانعقدت في ليبرفيل في شهر حزيران/يونيه. وقد مكنتنا حلقة العمل هذه من التعرف على أحكام القانون الدولي التي تنطبق على الأعمال غير المشروعة التي ترتكب ضد أمن النقل البحري أو الأجهزة البحرية لاستخراج النفط. كما اعتمدت غابون تدابير رئيسية أمنية ومالية وجمركية، بالتآزر مع دول المنطقة دون الإقليمية، لتحسين فرض جزاءات وقائية ضد تمويل الإرهاب.

وسوف اختتم كلمتي بالقول إن عملنا المشترك ضد الإرهاب يجب أن يتماشى مع التزاماتنا باحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفقر. وبما أن مكافحة الإرهاب مسؤولية جماعية، فإن بلدي يؤكد من جديد التزامه بالإسهام في الجهود العالمية لمكافحة هذه الظاهرة الدولية البغيضة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن معالي السيد هنري أودين أجوموغوبيا، وزير خارجية جمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى الإدلاء ببيانه.

السيد أجوموغوبيا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أيضا أن أبدأ بياني بالإشادة بمبادرتكم إلى الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. ما من شك إن محادثتنا هذا الصباح ترتكز على الجلسة التي انعقدت في اسطنبول في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠ ونظمتها حكومتكم أيضا. أرحب بوجود الأمين العام في هذه الجلسة وأشكره على بيانه المستنير.

نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز في الكفاح العالمي ضد الإرهاب منذ اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ونلاحظ بصفة خاصة الجهود الجديرة بالثناء التي قامت بها لجان المجلس الثلاث المعنية بمكافحة الإرهاب والمنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لكفالة التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة وتحسين أساليب عملها والتفاعل مع الدول الأعضاء.

إن أحدث التفجيرات الإرهابية التي وقعت في مقديشو، وفي فلاديكافكاز بروسيا، وفي زاهدان بإيران، وفي كمبالا بأوغندا، ناهيكم عن العشرات من الهجمات التي وقعت في العراق وأفغانستان، تذكير صارخ بجسامة تحديات الإرهاب. ونعرف الآن أن عدم اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب، قد زاد من ضعف الضوابط التشريعية والمالية، وعدم كفاية حراسة الحدود البحرية والبرية الطويلة التي تعج بالثغرات السهلة الاختراق، وتوفر نقطة انطلاق للأعمال الإرهابية. وفي الواقع أن البلدان ذات القدرة المؤسسية الضعيفة أكثر عرضة لتسلل الشبكات الإرهابية إليها.

في غرب أفريقيا، إن الاتجار غير المشروع والواسع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تستوردها إلى المنطقة جهات فاعلة من غير الدول، بالتعاون مع منتجي وموردي الأسلحة الأجانب غير المبالين، تيسر الأعمال الإرهابية. ولذلك نود أن نكرر دعوتنا إلى استجابة دولية فعالة، بما في ذلك إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة تكمل اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك أنشطة الوحدة المعنية بالأسلحة الصغيرة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

إن دعم تنفيذ القرارات الدولية لمكافحة الإرهاب يقتضي من الدول اتخاذ تدابير تشريعية ومؤسسية على الصعيد الوطني تراعي حقوق الإنسان والإجراءات القانونية

الواجبة وسيادة القانون. وسعيا لتحقيق هذا الهدف، ينظر البرلمان النيجيري في مشروع قانون لمنع الإرهاب يعالج هذه المسائل. عملنا أيضا على إنشاء مركز اتصال وطني، يضم أربعة مراكز لمكافحة الإرهاب بهدف تعزيز جهودنا في مكافحة الإرهاب. ونرحب في هذا السياق بجهود فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، من خلال مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب لدعم أنشطة مكافحة الإرهاب في نيجيريا. ونشيد بجهود المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في تيسير الاتصالات الثلاثية بين الجهات المانحة ومقدمي المساعدة التقنية الدولية والبلدان التي بحاجة إلى هذه المساعدة.

ونحن نؤيد استمرار تعاون المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وتنسيقها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، في إطار فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وعلى المديرية التنفيذية استكشاف وسائل إضافية يمكن من خلالها مساعدة الدول والمنظمات الإقليمية على إنجاز المزيد من العمل بشأن عمليات مراقبة الحدود وتبادل المعلومات وأعمال الشرطة التي تقودها الاستخبارات. كما نشيد بجهود مقدمي المساعدة التقنية الذين تعاونوا مع بلدان منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية في مكافحة الإرهاب.

ولا يمكن ترك مكافحة الإرهاب لبلد أو منطقة بمفردها. فهي تتطلب إجراء عالميا جماعيا ومتضافرا ومنسقا لتحقيق أقصى حد من الفعالية. واتخاذ مثل ذلك النهج سيقتضي من المجلس أن يأخذ بعين الاعتبار اتخاذ تدابير لتعزيز تنفيذ القرارات العديدة بشأن مكافحة الإرهاب. وينبغي تشجيع زياد التعاون الإقليمي والدولي، فضلا عن تحسين التنسيق فيما بين الأطراف الفاعلة ذات الصلة. ومن الضروري أيضا إنشاء مراكز إقليمية مخصصة لكل بلد على حدة بوصفها نقاط تركيز. ولا حاجة إلى التأكيد على أهمية إنشاء المؤسسات الشاملة وعمليات نقل المعرفة الذاتية البقاء والرامية إلى سد الفجوات القائمة في مجال المعرفة.

وما يتسم ببالغ الأهمية هو الحاجة إلى تناول التحديات التي تواجه قدرات الدول ومؤسساتها بطريقة متكاملة، بما في ذلك تدابير مواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المفضية إلى وجود الإرهاب وانتشاره. وكان اعتماد الجمعية العامة لإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تطورا إيجابيا في ذلك الصدد. ونحن نناشد المجلس ألا ينظر في اتخاذ نهج مماثل فحسب، بل أيضا أن يدعم وضع اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب.

ويلزم تعزيز الدعم القوي الذي تقدمه الحكومات الأفريقية للحملات الدولية لمكافحة الإرهاب بتعزيز التعاون على كلا الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وبخاصة في تسليم الإرهابيين الأفارقة وإلقاء القبض عليهم.

وأود أن أختتم بياني بتكرار إدانتنا للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأدعو المجتمع الدولي إلى حشد الإرادة السياسية اللازمة لمجابهة التحدي، لأنه لا شيء يمكن أن يبرر قتل الأبرياء. ونحن نؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن معالي السيد سام كوتيسا، وزير خارجية جمهورية أوغندا إلى الإدلاء ببيانه.

السيد كوتيسا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الثاقبة النظر.

لا تزال الهجمات الإرهابية المروعة في جميع أرجاء العالم تبرز الحاجة إلى اتخاذ إجراء جماعي وقوي لمواجهة هذا

التهديد المتطور للسلام والأمن الدوليين والقضاء عليه. ولقد شهدنا التأثير العشوائي لأعمال الإرهاب البشعة على الضحايا وأسرهم في مختلف البلدان. ولذلك يشكل الإرهاب تهديدا عالميا.

إن أوغندا تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونؤكد مجددا على أن جميع الأعمال الإرهابية إجرامية ولا يمكن تبريرها، بصرف النظر عن دوافعها وأيا كان مرتكبوها. وفي ١١ تموز/يوليه، كانت أوغندا هدفا لهجوم جبان شنه إرهابيو حركة الشباب، مما أسفر عن مقتل وإصابة العديد من الأشخاص. ومثل ذلك الهجوم تذكرة بضرورة التصدي للإرهاب بصورة أقوى.

لقد أسهمت الأمم المتحدة إسهاما كبيرا في جهود مكافحة الإرهاب. ومن الأهمية بمكان أن الجمعية العامة اعتمدت، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بغية تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب. وكان ذلك أمرا هاما لأنها كانت المرة الأولى التي تتفق فيها الدول الأعضاء والأمم المتحدة على اتخاذ نهج استراتيجي مشترك نحو مكافحة الإرهاب.

ونحن نرى أن أنشطة لجان مكافحة الإرهاب الثلاث قيمة لأعمال مجلس الأمن. وعلى وجه الخصوص، نشيد بهذه اللجان على الأعمال التي تضطلع بها في وضع استراتيجيات مشتركة للنهوض بمكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي.

وفي الأوقات الأخيرة، ما فتئنا نشهد زيادة في تطور الشبكات الإرهابية من خلال قدرتها على استغلال منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن صلاتها بالشبكات الإجرامية الدولية التي تقوم بتمويل عملياتها. ويتجلى جزء من التطور الناشئ في التداخل التكافلي بين الأنشطة الإرهابية والأنشطة الإجرامية الدولية مثل غسل الأموال والاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات.

وينبغي أن تهدف جهودنا الجماعية بشكل أساسي إلى حرمان الإرهابيين من أي ملاذ والقضاء على مصادر تمويل الإرهاب وتخفيض ضعف الدول وتعزيز التأهب لحالات الطوارئ وقدرات التصدي. وبالقيام بذلك العمل نتمكن من المحافظة على سلامة أراضي الدول وسيادتها وضمان سلامة المواطنين.

وفي حين يزدهر الإرهاب والأنشطة الإجرامية الدولية على حساب نفس أوجه الضعف وتستخدم جهات فاعلة مماثلة، فإن من الضروري أن تدعم الأمم المتحدة تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب التي تؤدي إلى قطع العلاقات التكافلية المتآزرة القائمة أو التي قد تنشأ.

ونحن مقتنعون بأن تدابير مكافحة الإرهاب المتخذة بشكل مناسب وتتعامل مع أوجه الضعف الأساسية، مثل الضائقة الاقتصادية وضعف هياكل الدول، يمكن أن تحرم الإرهابيين من الملاذات ومناطق التجنيد وأن تعزز قدرة الدول على مكافحة التهديدات الإرهابية بصورة فعالة.

ومن الأهمية بمكان أيضا إيلاء اهتمام ذي أولوية لمنع الإرهاب ومكافحته. ويلزم أن نكفل إيلاء نهجنا المشترك تركيزا على بناء القدرات الوطنية والإقليمية وتيسير التعاون فيما بين الدول. والأمر الأساسي هو إيلاء تركيز أكبر لتشجيع التبادل الأفضل للمعلومات والتخطيط التنفيذي والمبادرات الرامية إلى تعزيز القدرات الإقليمية والتعاون بشأن مكافحة الإرهاب.

وتشدد أوغندا على أهمية إقامة تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في أنشطة مكافحة الإرهاب. ونحن على اقتناع بأن ذلك التعاون أمر أساسي ونهج

ضروري نحو تطوير المزيد من تدابير مكافحة الإرهاب الأكثر فعالية.

لقد اعتمدت البلدان الأفريقية، في عزمها الجماعي وتصميمها على مواجهة هذا التهديد المشترك، صكوكا واتخذت قرارات صوب إنشاء إطار مشترك لمنع الإرهاب ومكافحته. وانضم أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى أحكام اتفاقية الجزائر لعام ١٩٩٩ بوصفها مبدأ توجيهيا في السعي الجماعي لمنع الإرهاب ومكافحته. وشدد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في تموز/يوليه هذا العام على ضرورة تجديد الجهود وزيادة الحشد في القارة بغية مكافحة آفة الإرهاب. كما دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى تنفيذ تدابير قوية للتعاون والتنسيق لتعزيز عمل القارة الجماعي لمكافحة الإرهاب.

وأخيرا، فإن مكافحة الإرهاب تصب في مصلحتنا جميعا. ونحن على اقتناع بأنه بالعمل معا يمكننا التصدي لتهديد الإرهاب. ولكن ينبغي، في جهودنا لمكافحة الإرهاب، أن نبدي عزمنا الانفرادي والجماعي على منع الإرهاب ومكافحته بصورة حاسمة من أجل تحقيق السلام والأمن لنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو سعادة السيد جيرار أرو، الممثل الدائم لفرنسا، إلى الإدلاء ببيانه.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بطبيعة الحال أن أشكر الرئاسة التركية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة. وقد تضررنا جميعا من الإرهاب، أو يمكن أن نتضرر منه، على النحو الذي أدركته فرنسا قبل عدة أيام باختطاف خمسة من مواطنينا في النيجر.

ولذلك تود فرنسا أن تشهد الأمم المتحدة وهي تضطلع بدور أكبر في مكافحة الإرهاب. وتم القيام بالكثير من العمل بالفعل في ذلك الصدد. فمنذ عام ١٩٦٣، اعتمدنا ١٦ صكا دوليا بشأن الموضوع. وفي بداية التسعينيات، بدأ مجلس الأمن بتناول هذه المسألة، التي تمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، وفرض نظام للجزاءات على القاعدة وطالبان. وبفضل رغبة الدول الأعضاء، لدينا الآن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي كررت الجمعية تأييدها لها من فورها.

ومع ذلك، فإن طابع تهديد الإرهاب وجوانبه ظلت تتغير، نظرا للجذور المعقدة المحددة لكل حالة إقليمية. ونشير في هذا الصدد إلى الجذور وليس الأسباب، ناهيك عن المبررات. ولكن على المجتمع الدولي ألا يخطئ بشأن كون الإرهاب لا مبرر له في كل الأحوال والظروف. وينبغي ألا يمنعنا ذلك الموقف القائم على المبادئ من السعي لفهم جذور ظاهرة الإرهاب بغية تحسين تكييف الأدوات التي وضعناها لمجابهته. وفي ذلك الصدد، أشعر أن من المهم التأكيد على أحد أهم التطورات في شبكات الإرهاب التي شهدناها على مدى بضع سنوات، وهو ميل تلك الشبكات نحو اتخاذ طابع إقليمي. فبدلا عن الانضواء في جماعة لا مركزية لا شكل لها، نشاهد الآن حركات مستقلة بعضها عن البعض الآخر، ولكل منها أسلوبها الخاص في التجنيد، ولها مواردها اللوجستية والمالية، وأهدافها السياسية ومبررات وجودها، وهذا يتطلب ردود معينة ومناسبة. وتشكل القاعدة في المغرب الإسلامي أوضح مثال على هذا التطور، وهي جماعة ذات استراتيجية محددة لزعزعة الاستقرار من خلال القيام بأنشطة عبر الحدود. ونحن بحاجة إلى وضع استجابة تأخذ في الحسبان هذا التطور.

وقد سجلنا نجاحات في مكافحة الشبكات الإرهابية، ولكن ما زال يتعين علينا القيام بالمزيد من العمل. ويجب على جميع الدول أن تصادق على الصكوك الدولية الهامة الـ ١٦ وأن تنفذها. ويجب أن نكمل المفاوضات بشأن إبرام الاتفاقية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي من شأنها أن

تكون حجر الزاوية في التعاون الدولي. ويجب المضي في مكافحة الإرهاب بقيادة القوات الأمنية والسلطات القضائية في ظل احترام حقوق الإنسان والصكوك الدولية ذات الصلة. وذلك شرط لشرعية وفعالية استراتيجية مكافحة الإرهاب.

ويجب أن تكون المساعدة الفنية دعامة تستند إليها الأنشطة المشتركة لدوائر المخابرات وسلطات الشرطة والهيئات القضائية. كما أنها يجب أن تساعد جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها. إن الفقر وانسداد آفاق التنمية هما الأرض الخصبة التي يزدهر فيها الإرهاب. ويجب أن تأخذ برامج الأمم المتحدة هذا العنصر في الاعتبار.

ويجب أن نعزز الاستراتيجيات الإقليمية الحقيقية للتصدي لجهود زعزعة الاستقرار التي تبذلها الشبكات الإرهابية. إن تزايد الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، التي سبق للمجلس أن ناقشها، يمثل عاملا هاما في انتشار الإرهاب، حيث أنه يضعف قدرات الدول على التصدي له. ويجب أن تظل منظمتنا في حالة تعبئة للتصدي لتلك الآفة. وفي ذلك الصدد، أشير إلى مثال الاتجار بالمخدرات كبرهان على ذلك، سواء في وسط آسيا أو في غرب أفريقيا.

وأخيرا، يجب أن نقدم دعمنا الكامل لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، المكلفة بتنسيق جميع أعمال الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. كما يجب أن ندعم عمل فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، المكلف بالتنقيح المتواصل للقائمة الموحدة للأشخاص والكيانات المرتبطين بالقاعدة وطالبان.

تلك هي رؤيتنا – منح المجتمع الدولي الوسائل من أجل التصدي لخطر تواجهه حاليا جميع الدول، من خلال التقيد الصارم بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد شوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن موضوع مكافحة الإرهاب البالغ الأهمية.

إن الهجمات الإرهابية الوحشية التي تشن على أراضي بلدي وعلى دول عديدة أخرى، إنما تمثل شاهدا على مدى الخطر، وتذكرنا بمسؤوليتنا المشتركة عن القضاء على الإرهاب، وبالحاجة إلى تقوية التدابير المتخذة لمجابهة الإرهاب ومنعه. وتكرر روسيا التأكيد على موقفها القائم على المبادئ والمتمثل في الإدانة غير المشروطة للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. إننا نعتقد أن الأمم المتحدة، نظرا لطابعها العالمي، يجب أن تواصل الاضطلاع بالقيادة السياسية والأخلاقية والتنسيق لجهود مكافحة الإرهاب، وفقا للميثاق ولمعايير القانون الدولي الأخرى.

وتظل قرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب وثيقة الصلة بالموضوع وهامة. ويشكل تنفيذها الكامل من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عنصرا أساسيا في النطاق الواسع لتدابير مكافحة الإرهاب، التي التزمت الدول بتنفيذها في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وروسيا على استعداد لمواصلة دعمها الفعال لعمل مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب، وللجانه الفرعية المتخصصة، وللسعي إلى تعزيز فعالية التدابير التي اتخذها المجلس. إننا نعتقد أن مواصلة تعزيز الحوار بين مجلس الأمن والدول الأعضاء بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة يمثل أمرا أساسيا في تحقيق تلك الأهداف.

وعلى الصعيد العملي، فإن من القضايا التي تبقى ملحة قمع تمويل الإرهابيين ووقف أشكال الدعم الأخرى لهم، وكفالة مراقبة الحدود لمنع القيام بأنشطة إرهابية، وقطع الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. وأحد الأمثلة الواضحة على تلك الصلات الخطيرة هو ما يجري على أراضي أفغانستان، حيث الإرهاب وإنتاج المخدرات يغذي كل واحد منهما الآخر. وحسب تقديرنا، فإن إنتاج المخدرات في أفغانستان قد زاد إلى درجة أصبح معها يمثل تهديدا للسلم والاستقرار الدوليين. كما أن العلاقة بين القرصنة والإرهاب واضحة بشكل متزايد. وفي بعض مناطق العالم تتقاسم جماعات القراصنة إيراداتها مع الإرهابيين.

كما أن من الأهمية بمكان اتخاذ الخطوات الكفيلة بالمعاقبة على الإرهاب. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز فعالية التعاون الوقائي الدولي، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة. ويجب أن يسود مبدأ تسليم المجرمين ومحاكمتهم. كما يجب إزالة الثغرات القانونية والملاذ الآمن وغير ذلك من وسائل الإفلات من المساءلة. وفي ذلك السياق، من المناسب التذكير باقتراح روسيا بشأن إبرام اتفاقية عالمية خاصة بتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة، بما في ذلك في مجال مكافحة الإرهاب.

إن التعزيز الشامل للأساس القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب يمثل مسألة ملحة. ومن الضروري تسوية المسائل المتعلقة بتعريف الإرهاب في سياق اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب. وتتجلى بوضوح متزايد الحاجة إلى وضع قواعد لتنظيم الفضاء الحاسوبي، بما في ذلك منع استخدامه للأغراض الإرهابية. وأود أن أكرر التأكيد على دعم روسيا لإبرام اتفاقية شاملة بشأن الجريمة الحاسوبية.

كما ينبغي لنا التذكير بالاتفاقيات القائمة لمكافحة الإرهاب. وينبغي مواصلة الجهود لزيادة عدد الموقعين عليها من أجل تعزيز تنفيذها الكامل. وهنا نشير إلى أهمية دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي تزايد الطلب على ما يقدمه من خدمات.

وقد ثبت مع مرور الوقت أن تدابير إنفاذ القانون في مكافحة الإرهاب يجب تكميلها بجهود واسعة النطاق لمنع الإرهاب، بما في ذلك اتخاذ الخطوات لإزالة الظروف التي تغذيه، ومواصلة الحوار فيما بين الحضارات والأديان، ومكافحة أيديولوجيات العنف والنشاط المتطرف، والتصدي لعوامل التطرف في المجتمعات.

وفي ذلك الصدد، نشير إلى أهمية القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، الذي يسعى للتصدي للتحريض على الإرهاب، وتعزيز الحوار فيما بين الثقافات واتخاذ التدابير الوقائية. إن روسيا لا تقبل نظرية صراع الحضارات والثقافات. وهي ترفض رفضا قاطعا مساواة أي دين بالإرهاب. وفي هذا الصدد، فإننا نرى الإمكانيات الكامنة في مبادرة تحالف الحضارات التركية – الإسبانية، التي تدعو إلى وضع مشاريع يتم تنفيذها في إطار التحالف لزيادة مكافحة الانتشار الأيديولوجي للإرهاب.

إن تعاون الدول والمجتمعات المدنية والأعمال التجارية في سياق الشراكات على أساس المساواة والمعاملة بالمثل سيعزز إلى حد كبير فعالية جهود مكافحة الإرهاب. ويسعدنا أن مبادرة روسيا في عام ٢٠٠٦ بشأن الشراكة في مكافحة الإرهاب بين القطاعين العام والخاص قد تبلورت واكتسبت الزخم اللازم لتصبح جزءا من التدابير العملية والبرامج والمشاريع المستخدمة في كل أرجاء العالم. وسوف نواصل الإسهام في ذلك العمل سواء على المستوى الوطني أو بالتوافق مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب،

ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

إن اعتماد البيان الرئاسي اليوم سوف يؤكد مجددا عزم المجلس ووقوفه موحدا لمكافحة التهديد المستمر للإرهاب. وهو يعكس بشكل ملائم جهود المجلس المتزايدة لمكافحة الإرهاب والتصدي لتلك الآفة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن الاتحاد الروسي على استعداد للتعاون الوثيق مع الدول الأخرى في بذل جهود حثيثة لتعزيز المجتمع الدولي وقدرة الأمم المتحدة على تسوية المسائل الملحة المتصلة بالأمن في مجال مكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد إيفان باربالیتش، الممثل الدائم للبوسنة والهرسك.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، ولحكومة جمهورية تركيا، على عقد هذه الجلسة، وكما أود وبصفة خاصة أن أرحب بقيادتكم في مناقشة اليوم. إننا نقدر كل فرصة لتعزيز جهودنا المشتركة ونؤكد عزمنا على مكافحة الإرهاب في كل جوانبه، لأن التهديد الذي يمثله سيظل قائماً الآن وفي المستقبل المنظور.

إن الإرهاب بأشكاله ووسائله ومظاهره المختلفة يشكل تحديات لعالمنا الحديث ولمجتمعاتنا ويعرض السلام والأمن الدوليين للخطر. ولذلك، فإن من مسؤوليتنا المشتركة منع هذه الآفة العالمية ومواجهتها بشكل جماعي، بإجراءات وطنية ودولية منسقة. وفي هذا السياق، فإن الأمم المتحدة، كمنظمة عالمية، ومجلس الأمن، بوصفه الهيئة التي تتمثل مسؤوليتها الأولى في صون السلام والأمن الدوليين، يتحملان العبء الأكبر من مسؤولية تحسين فعالية سياسات مكافحة الإرهاب ووضع المعايير والقواعد القانونية الدولية اللازمة لهذا الغرض. وانتهاء المفاوضات بشأن الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي واعتماد تلك الاتفاقية في أقرب وقت ممكن بوصفها صكاً دولياً محدداً لإنفاذ القانون من شأنه أن يوفر للمجتمع الدولي وللدول الأعضاء أداة فعالة لتعزيز التعاون والتنسيق في العمل المشترك من أجل مكافحة الإرهاب.

واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ستبقى إطاراً دولياً مركزياً للجهود الملموسة والفعالة للمجتمع الدولي. ولذلك، فإننا نطالب بتنفيذها الكامل، ونرحب باعتماد قرار الجمعية العامة ٢٩٧/٦٤ بالإجماع مؤخراً خلال الاستعراض الثاني للاستراتيجية الذي يجرى مرة كل سنتين.

وبينما تقع المسؤولية الأساسية عن تنفيذ تلك الاستراتيجية على عاتق الدول الأعضاء، فإن الدور القيادي للأمم المتحدة في تنسيق أنشطة مكافحة الإرهاب من خلال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والأجهزة الفرعية التابعة لمجلس الأمن ما زال يكتسي أهمية كبيرة. ومن ناحية أخرى، فإن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، ولجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ما زالت أدوات أساسية في الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأود أن أشدد على أن البوسنة والهرسك تؤيد بقوة كل خطوة تزيد من قوة هذه الآليات، ومن ثم تقوي الحملة برمتها.

إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون ينبغي أن تبقى أولوية، حيث أنها تشكل القيم الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأي إجراءات قد تتخذها الدول لمكافحة

الإرهاب، بما في ذلك مقاضاة مرتكبي الأعمال الإرهابية وإدانتهم وحماية الضحايا وتعويضهم، يجب أن تجري في إطار حكم القانون وأن تمتثل لالتزامات الدول بموجب أحكام القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني.

ومنذ آخر مناقشة في مجلس الأمن بشأن الإرهاب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (انظر S/PV.6034)، شهدنا تحسينات كبيرة فيما يتعلق بالحقوق والحريات الأساسية في نظم الجزاءات الدولية. فاعتماد القرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩) وتعيين أمين المظالم مؤخراً يؤكدان من جديد التزام المجتمع الدولي بأن تكون لدى لجنة ١٢٦٧ إجراءات واضحة وعادلة للقيد في القوائم والشطب منها، بما يسهم في زيادة الشفافية في عمل تلك اللجنة وفي مصداقية نظام مكافحة الإرهاب بكامله.

إن تزايد الارتباط بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود والمخدرات وتهريب الأسلحة وغسيل الأموال، فضلاً عن تواتر استخدام الإرهابيين للتكنولوجيا الجديدة للمعلومات يتطلب نهجاً عالمياً ومتكاملاً وتعاوناً وثيقاً من مؤسسات الدولة ذات الصلة والمجتمع المدني على المستوى الوطني، إلى جانب التعاون والتنسيق مع المنظمات دون الإقليمية والمنظمات الإقليمية والدولية.

ومع أن كل دولة تتحمل المسؤولية الأساسية عن وضع السياسات والإجراءات الملائمة وتنفيذها، فإن دور الأمم المتحدة في المساعدة على بناء قدرة الدول الأعضاء على منع الإرهاب ومكافحته يكتسي أهمية بالغة. فالتعاون على المستويين الإقليمي والدولي، بما في ذلك التبادل المستمر للمعلومات والاستخبارات وأفضل الممارسات، وتقديم المساعدة التقنية للبلدان التي تحتاج إليها، سيمكن البلدان من الوفاء بالتزاماتها ومتطلباتها بموجب الصكوك الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أخيراً، ترحب البوسنة والهرسك بمشروع البيان الرئاسي بشأن الإرهاب، المعروض على مجلس الأمن اليوم، وتؤكد التزامها القوي بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد نواف سلام، الممثل الدائم للبنان.

السيد سلام (لبنان): أود بداية أن أرحب بمعالي الوزير أحمد داوود أوغلو، وأن أشكر الرئاسة التركية على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الموضوعية الهامة، لما للأمم المتحدة من دور رئيسي في مكافحة الإرهاب العالمي، وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية القيمة. ونؤيد البيان الرئاسي المقترح صدوره عن هذه الجلسة.

يدين لبنان بقوة الأعمال الإرهابية بكل أشكالها، ويعتبرها تهديداً خطيراً للأمن والسلم الدوليين، ولحقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما الحق في الحياة. وقد عرف التاريخ الحديث أشكالاً عديدة للإرهاب ارتكبها ودفع ثمنها أناس من مختلف الأديان والجنسيات والثقافات. ولعل أبشع تجلياته الهجمات الإرهابية في نيويورك يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كما ذكر فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية في كلمته أمام هذا المجلس يوم الخميس الماضي.

كما أن الإرهاب ضرب عشوائياً ولأهداف مختلفة معظم بقاع الأرض، من اليابان وسري لانكا إلى مصر والأردن والمملكة العربية السعودية، ومن الهند وباكستان إلى أوغندا وكينيا وبريطانيا وروسيا وإسبانيا وغيرها من البلدان. وفيما نحن لا نزال نحاول منذ سنوات الاتفاق على مفهوم موحد للإرهاب، هناك أبرياء يسقطون يومياً لا ذنب لهم سوى أنه يصادف وجودهم حيث تضرب الأيدي الإرهابية.

فإدانة الإرهاب والقتل ومشاهد الدمار لم تعد تكفي كونها لا تغير الوضع ولا تحمي الأبرياء في المستقبل.

يرفض لبنان بشدة الخلط بين الإرهاب وأي من الديانات، لا سيما الدين الإسلامي. فالإسلام ليس دين تطرف، ألم يأت في القرآن الكريم: ”وكذلك جعلناكم أمة وسطاً“؟ (البقرة-١٤٣)، وهو دين الحوار. ألم يأت في القرآن الكريم: ”وجادلهم بالتي هي أحسن“؟ (النحل-١٢٥).

والواقع أن الإرهاب لم يوفر لا المسلمين ولا الإسلام. فالعديد من المسلمين قضوا في العمل الإرهابي الشنيع الذي ضرب الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكذلك، يقضي الكثير من المسلمين اليوم في التفجيرات التي تضرب العراق وأفغانستان واليمن والصومال، وبعضها يطال المساجد ذاتها. كما أن هناك محاولة لتشويه صورة هذا الدين السماوي الذي يدعو إلى التسامح وقبول الآخر، والتخويف منه عبر وسائل أفضل نعت لها أنها إرهاب فكري أو إرهاب ثقافي. وهذا ما أدى إلى نشوء ظاهرة الإسلاموفوبيا. ونشير بالمناسبة إلى خطورة التساهل مع الأعمال الاستفزازية المتمثلة في التعرض للمقدسات الدينية وتجاهل مشاعر المؤمنين.

ومع احترامنا الكامل لحرية التعبير، فهذه أمور لا تقع في نطاق حرية التعبير، بل إنها أعمال تحريضية تغذي الإرهاب دون شك.

يتمسك لبنان بالتمييز بين الإرهاب والحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي، وهو الحق المكرس في الأعراف والنصوص والقرارات الدولية. وخير مثال على هذا الاختلاف أن أحداً، مثلاً، لم ينعت بالإرهاب المقاومة التي قام بها الفرنسيون في وجه الاحتلال النازي خلال الحرب العالمية الثانية. وأنتم، سيدي الرئيس، خير من يعرف أن مصطفى كمال أتاتورك أضحى رمزاً لاستقلال تركيا بعدما قاد مقاومة الوجود الأجنبي على أرض بلاده.

يقدر لبنان الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها وهيئاتها لمكافحة الإرهاب. ويؤكد على تعاونه معها، ومنها اللجان المنشأة بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و١٥٤٠ (٢٠٠٤). كما يشجع على مساعدة الدول لبناء قدراتها المؤسساتية والتشريعية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا المجال يجدد لبنان تمسكه بضرورة احترام سيادة القانون وقواعد حقوق الإنسان في كل الأعمال والإجراءات الهادفة إلى مكافحة الإرهاب. ويرى لبنان ضرورة التنبه إلى العلاقة القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود والمتمثلة في تهريب الأشخاص والأسلحة والاتجار بالمخدرات وتبييض الأموال وهي من وسائل تمويل الإرهاب.

بموازاة ذلك يعتبر لبنان أن مكافحة الإرهاب لا تتم بالوسائل العسكرية وتبادل المعلومات الاستخباراتية ومراقبة التمويل وضبط الحدود فقط، بل أيضا عبر العمل على معالجة جذور الإرهاب وإزالة العوامل التي تغذيه من خلال القضاء على بؤر التوتر والإقلاع عن ازدواجية المعايير في تطبيق الشرعية الدولية وقبول الآخر واحترام خصوصياته بدل السعي إلى إلغائه أو العمل على تشويه صورته، وإنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع حد للظلم والفقر والاعتداء على حقوق الإنسان وكرامته.

وفي هذا السياق لا يسعنا سوى التأكيد على الدور الذي يمكن أن يلعبه الحوار بين الثقافات، وهو كان عنوان النقاش الموضوعي الذي دعا إليه لبنان خلال رئاسته لمجلس الأمن في أيار/مايو الماضي، وكذلك نؤكد على الدور المرتجى أن تلعبه مبادرة التحالف بين الحضارات التي أطلقتها تركيا وإسبانيا.

وفي صدد التشديد على أهمية معالجة جذور الإرهاب هل من حاجة للتذكير كيف يحاول تنظيم القاعدة استغلال معاناة الشعب الفلسطيني من ضمن الوسائل التي يستخدمها لتجنيد الإرهابيين؟ وهذا وحده يكفي للتأكيد على ضرورة إسراع المجتمع الدولي بالعمل من أجل السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

إن لبنان الذي أبرم معظم الاتفاقات الدولية حول مكافحة الإرهاب عانى بدوره من التفجيرات الإرهابية التي حصدت أرواح نخبة من سياسييه وفي مقدمتهم الرئيس الشهيد رفيق الحريري وصحافييه والكثير من الأبرياء خلال السنوات الخمس الأخيرة. كما أن القوى اللبنانية قاتلت وما زالت الجماعات الإرهابية. وقد تمكن الجيش من القضاء على واحدة من أخطرها وهي المعروفة باسم ”فتح الإسلام“ في مخيم نهر البارد الواقع في شمال لبنان، وهي لا تمتّ إلى حركة التحرير الوطني الفلسطيني ”فتح“ ولا إلى الإسلام بصلة.

وبالإضافة إلى ذلك، عانى لبنان وما زال من إرهاب الدولة الإسرائيلي على مر عقود. وأذكّر بقصف إسرائيل المنشآت المدنية، لا سيما الكهربائية والمائية والنفطية والمطار والجسور والطائرات التجارية وحتى المستشفيات وسيارات الإسعاف التابعة للصليب الأحمر، كذلك مقر الأمم المتحدة في قانا رغم أنه كان يحتضن الأطفال والنساء والعجزة العزل الذين ظنوا أن الراية الزرقاء قد تكون كافية لحمايتهم.

وفي الختام، وبعد التنويه بتوصل الجمعية العامة بالإجماع إلى استراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب يتمنى لبنان أن ينعكس ذلك باتفاقية عالمية تعالج الإرهاب بمنظور موحد، وهو برأينا أمر ممكن إذا قررنا التعامل مع هذه الظاهرة بشكل موضوعي ومنسجم مع مبادئ وأحكام القانون الدولي.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): باسم الحكومة اليابانية، أود أن أعرب عن امتناني، السيد الرئيس، لتنظيمكم هذه المناقشة المواضيعية للنهوض بمناقشة مثمرة بشأن مكافحة الإرهاب. وأود أيضا أن أقدم تقديري للأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة الحافلة بالمعلومات.

لا يزال الإرهاب أحد أكبر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي حقق، بقيادة الأمم المتحدة، تقدما في مكافحة الإرهاب، فإن التهديدات التي تمثلها المنظمات الإرهابية ويمثلها الإرهابيون لا تزال كبيرة جدا. لا يزال أفراد القاعدة ومنظمات إرهابية أخرى ومتطرفون محليون نشيطين، وتواجه مناطق كثيرة في العالم تهديدا من تلك الجماعات. في السنة الماضية، ذكّرتنا مرة أخرى محاولة تفجير طائرة تجارية تابعة للولايات المتحدة بأن الإرهاب ما زال تهديدا عالميا. إن المشاكل العميقة الجذور المحيطة بالإرهاب، من قبيل التطرف والملاذات الآمنة، بحاجة إلى التناول بطريقة مناسبة.

وللقضاء على الإرهاب من الحيوي اتخاذ نُهج متعددة الأوجه من قِبل جميع الجهات ذات المصلحة. وستواصل الحكومة اليابانية المشاركة على نحو نشيط في الجهود الدولية التي تقودها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، منحنا استعراض أجري مؤخرا لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب فرصة هامة لتجديد تصميمنا على مكافحة الإرهاب.

نتوقع أن تُعزز جهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب بالتنسيق من قِبل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ما يفضي إلى تفادي تداخل أعمالها وازدواجها.

ولمكافحة الإرهاب فإن قيادة مجلس الأمن حاسمة. لقد وضع المجلس مختلف التدابير الفعالة، بوسائل منها أنشطة

اللجان الثلاث المتعلقة بمكافحة الإرهاب: تلك المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونـدرك أن القـرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩) أسـهم في كفالة اتخاذ إجراء منصف وشفاف لنظم الجزاءات المتعلقة بالإرهاب. ونرحب أيضا بالاستعراض الناجح الذي أجري مؤخرا للقائمة الموحدة للجنة مجلس الأمن المعنية بالجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة الطالبان.

وعلى الرغم من أننا خطونا خطوات إيجابية لاتخاذ مزيد من تدابير مكافحة الإرهاب، لا تزال الثغرات في القدرات فيما بين الدول الأعضاء قائمة. ومن وجهة النظر هذه نعتقد بأن تقييمات الزيارات القطرية والتنفيذ التمهيدي التي أجرتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تؤدي دورا حيويا في تقرير احتياجات الدعم وفي تنسيق أنشطة بناء القدرات. ونأمل في أن تبذل لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مزيدا من الجهود لتعزيز قدرات جميع الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب عن طريق تيسير المساعدة التقنية.

مكافحة الإرهاب هي إحدى أهم مسائل خطة الأمن الوطني للحكومة اليابانية. وأود أن أعيد التأكيد على تصميمنا القوي على مواصلة أداء دور نشيط في مكافحة المجتمع الدولي للإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة للسيد هيلر أود أن أعرب عن تقديرنا لقيادته المقتدرة للجنة القرار ١٥٤٠.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، السيد الرئيس، على هذه العبارات الرقيقة. وأود أن أشكركم والوزير دافوتوغلو ووفدكم على اتخاذ المبادرة بالدعوة إلى إجراء هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على المعلومات التي قدمها إلى المجلس.

إن هجمات كثيرة ومحاولات فاشلة مؤخرا في مختلف أجزاء العالم قد بينت، مما يبعث على الأسى، أن هذه الآفة ما فتئت تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وعلى ضوء تلك الحقيقة الواقعة يكرر وفد المكسيك إدانته البالغة القوة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن مصادره وعمن يرتكبونه وعن أغراض ارتكابه. والتزامنا بالمكافحة الدولية للإرهاب ثابت. لا تتيح لنا المناقشة الحالية فرصة لتأكيد التزامنا من جديد فحسب، بل أيضا لتحديد التقدم المحرز والتحديات القائمة في هذا المجال.

والمكسيك نصير قوي ودائم للاحترام التام لحقوق الإنسان في مجال مكافحة الإرهاب. إنها مسألة ذات أولوية بالنسبة لنا، وقد أيدناها في مختلف محافل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجلس الأمن وكذلك على صعيد البلدان الأمريكية. والالتزامات المنبثقة عن نظام مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب تتسق مع الالتزامات الأخرى المترتبة على القانون الدولي، لا سيما تلك المتعلقة بقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين.

وكان المجلس بالتحديد هو الذي عمل على تأكيد وتعزيز هذه العلاقة في العديد من القرارات والبيانات، بما فيها البيان الذي سنعتمده اليوم. وتعزيز هذه العلاقة التكميلية والتآزرية يسهم في تفهم ويلات الإرهاب بصورة أفضل، والطرق المناسبة لمكافحته، وعلى ذلك المنوال، لمكافحته بشكل فعال. وكما أشرنا في مناسبات مختلفة، تقترن المشروعية بالفعالية.

وفي هذا السياق، يبدو لنا أنه من الأساسي التشديد على التقدم المحرز بموجب نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان. وأسهم القراران ١٨٢٢ (٢٠٠٨) و ١٩٠٤ (٢٠٠٩) إسهاما كبيرا في الشفافية ومراعاة الأصول القانونية بموجب

هذا النظام. وشوهد هذا التقدم في الممارسة، كما يبدو من تنقيح القائمة الموحدة الذي أنجز مؤخرا وإنشاء مكتب أمين المظالم.

ومع ذلك، لا يسعنا إلاّ أن نصرّ على أنه لا يمكن تحقيق إجراءات عادلة وواضحة حتى يكون لدينا علاج فعال لإدراج الأسماء في القائمة أو رفعها منها. وهذا أحد أكثر التحديات أهمية التي تواجهه حاليا استراتيجية مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، في ضوء سيادة القانون على الصعيد الدولي.

ونتشاطر النهج الذي ينظر إلى خطر الإرهاب من منظور متعدد الأبعاد يعالج الأسباب الكامنة لانتشاره. وبصورة خاصة، تعتقد المكسيك أن المجالات حيث يوجد الإقصاء والتهميش والجهل والفقر في بعض الحالات دعم لانتشار هذا الخطر. ولهذا السبب نحتاج إلى تعزيز النهج الشامل في مبادراتنا للحد من الفقر، والإقصاء والإحباط في وجه انعدام الآمال المشروعة للشعوب والجماعات والأفراد، حسب سياقها الإقليمي.

والنهج الشامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بركائزه الأربع، هو على المسار الصحيح. واستعراض الاستراتيجية التي انتهت منه الجمعية العامة من توها، وقرار الجمعية العامة ٢٩٧/٦٤، يثبتان أن المجتمع الدولي موحد فيما يتعلق بهذا النهج. ولدى المجتمع الدولي إطار قانوني دولي قوي يشمل مجموعة واسعة جدا من الأعمال الإرهابية. وهذا النظام القانوني والإطار المؤسسي اللذان وضعا كجزء في إطار الاستراتيجية العالمية يشكلان منتدى مثاليا للتعاون.

ووفد المكسيك كغيره من الوفود يود، أن يشدد على أهمية إبرام اتفاقية لمكافحة الإرهاب من شأنها أن تكمل هذا الإطار القانوني. ولقد استغرقت المفاوضات لتحقيق ذلك وقتا طويلا، ونود أن نحث مرة أخرى على اختتامها بسرعة. ولدينا بالفعل عدد من الصكوك الخاصة بمكافحة الإرهاب، لكن لم نتمكن رغم ذلك من تعريف الظاهرة.

وفعالية القانون الدولي، بما في ذلك قرارات المجلس ذات الصلة، تعتمد إلى حد كبير على التنفيذ على الصعيد الوطني. ولذلك نعتبر أنه لا غنى عن مضاعفة جهودنا لتقديم مزيد من المساعدة الفنية الاستباقية بواسطة هيئات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونود أيضا أن نذكّر بأهمية مراعاة الحقائق والاحتياجات على الصعيد المحلي. ونظرا لانتشار النظام العالمي لمكافحة الإرهاب، فلا مفر أيضا من تعزيز اتباع نهج متكامل في إطار تعزيز سيادة القانون.

والمزايا التي يتيحها عالم مُعولم من خلال فتح الحدود لتدفق الأشخاص والسلع التجارية لا يمكن أن يستخدمها الإرهابيون للتنقل بحرية، والانخراط في الاتجار بالأسلحة بلا كابح أو حشد الموارد دونما مراقبة. وتؤكد المكسيك مجددا التزامها بإحراز تقدم نحو تعزيز التدابير العملية التي بدورها ستعزز مراقبة الحدود.

والتعاون الوثيق بين هيئات المجلس الفرعية الثلاث جانب آخر أساسي أحرز فيه تقدم كبير، ويجب الاستمرار في تكثيفه. والمكسيك، بوصفها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تود أن تؤكد مجددا التزامها بهذا التعاون. والخطر الناجم عن وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الأطراف الفاعلة من غير الدول، خاصة لأغراض إرهابية، هو من بين أشد الأخطار على السلم والأمن الدوليين. واستنادا إلى المناقشة الموسعة التي اختتمت في كانون الثاني/يناير الماضي، نشارك في مشاورات مكثفة في إطار التفكير الشامل في لجنة القرار ١٥٤٠ ودورها في المستقبل لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، من خلال توطيد

التعاون الدولي، ووقوعها في أيدي الأطراف الفاعلة من غير الدول.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أختتم بياني بتهنئتكم ووفدكم على العمل الممتاز الذي تضطلعون به في قيادة لجنة مكافحة الإرهاب. لقد حصلت لجنة مكافحة الإرهاب، في ظل قيادة تركيا، على زخم جديد أخذ في تحقيق نتائج كبيرة. وتبسيط أنماط العمل والمناقشات المواضيعية وتقديم التقارير بصورة متواترة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هي مجرد عدد قليل من الأمثلة. والمبادرات مثل اجتماع أنقرة في حزيران/يونيه الماضي واجتماع المدعين العامين لمكافحة الإرهاب المزمع عقده في نهاية هذا العام مسائل حاسمة لتحسين عمل اللجنة وكذلك تعزيز التفاهم والتعاون بين العواصم، وهي متطلبات لا غنى عنها لكفالة تحقيق جهودنا المشتركة ضد هذه الآفة بمزيد من النجاح.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر تركيا على مبادرتها بتنظيم هذه المناقشة بشأن مكافحة الإرهاب. وأود أيضا أن أشكر وزير الخارجية داوود أوغلو على حضوره وترؤسه لجلسة اليوم. ويود الوفد الصيني أيضا أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للعمل الفعال الذي اضطلعت به تركيا بصفتها رئيس لجنة مكافحة الإرهاب.

الإرهاب خطر مشترك يواجه المجتمع الدولي بأسره. وتؤيد الصين دائما مكافحة جميع أشكال الإرهاب بصورة حاسمة.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتقيد جهود مكافحة الإرهاب بمعيار واحد. وعلى المجتمع الدولي أن يكافح الأنشطة الإرهابية بحزم، حيثما أو أينما تحدث هذه الأنشطة. ولا بد أن يرفض التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب المعايير المزدوجة؛ وإلاّ فستحيد هذه الجهود عن مسارها، وتتناقض مع الهدف الأساسي لمكافحة الإرهاب أو تؤدي إلى الإفلات من العقاب عليه. ينبغي أن تستند جهود مكافحة الإرهاب إلى التعاون الدولي مع زيادة مواءمة التنسيق، وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالدور التنسيقي المركزي.

وخلال السنوات القليلة الماضية، اتخذ مجلس الأمن مجموعة من قرارات مكافحة الإرهاب واعتمدت الجمعية العامة الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي وفرت التوجيه اللازم للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. وينبغي أن تتقيد جهود مكافحة الإرهاب بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن تحترم بشكل كامل استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وينبغي أن تعزز البلدان في جميع أنحاء العالم تشريعاتها المحلية لمكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون والتعاون في مجال آليات الإنذار المبكر ومكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب وقيود السفر ومراقبة الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارية، في جملة أمور.

وتؤيد الصين اضطلاع لجنة مكافحة الإرهاب بدور أكبر في مساعدة البلدان على بناء قدرتها وتقديم مزيد من المساعدات للبلدان النامية في مجال مكافحة الإرهاب. وينبغي أن تستهدف جهود مكافحة الإرهاب التصدي للظاهرة ولأسبابها الجذرية بطريقة متكاملة. إن للإرهاب خلفية سياسية واجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد. وينبغي أن تولي جهود مكافحة الإرهاب الاهتمام للقضاء على الفقر والظلم الاجتماعي والتسوية المناسبة للصراعات الإقليمية ومنع الانفصال والتطرف والكراهية والتعصب بغية إزالة التربة التي يترعرع فيها الإرهاب.

وإذا أهملنا هذه الجهود المتكاملة واعتمدنا على مجرد الأساليب العسكرية وطرائق إنفاذ القانون، فقد ننتهي إلى حالة يترعرع فيها مزيد من الإرهاب بعد اتخاذ هذه التدابير.

وينبغي أيضا أن تدعم جهود مكافحة الإرهاب الحوار والتفاعل بين الحضارات والأديان والجماعات العرقية والإثنية لتعزيز التفاهم المتبادل والتسامح. وينبغي ألا تركز جهود مكافحة الإرهاب على العناصر الأيديولوجية. وتعارض الصين الربط بين الإرهاب ودولة أو جنس أو دين معين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية جمهورية تركيا.

لتركيا تجربة مباشرة مع الإرهاب منذ أمد بعيد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التضامن مع كل ضحايا الإرهاب في جميع أنحاء العالم وعن خالص تعازينا لأسر أولئك الذي فقدوا أرواحهم على أيدي الإرهابيين.

لقد علمتنا هذه التجربة المؤسفة والمؤلمة، ضمن أمور أخرى، الطابع الذي لا غنى عنه للتعاون الدولي في مكافحة هذه الآفة. والحق إن الإرهابيين يعملون عبر الحدود وينتهزون الفرص ويستخدمون كل التكنولوجيا المتاحة التي يوفرها لهم عالم اليوم المُعولم. لذلك لا بد أن تكون جهود مكافحة هذا التهديد حازمة ومنسقة وقابلة للتكيف.

وللأمم المتحدة دور مركزي في وضع الأسس لجعل ذلك ممكنا. والواقع أن الأمم المتحدة وفرت للمجتمع الدولي عن طريق اعتماد عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات والقرارات هيكلا قانونيا سليما بشأن مكافحة الإرهاب. فقد حددنا من خلال تلك الصكوك القواعد ذات الصلة والتدابير اللازمة لمنع وقمع الأعمال الإرهابية وتقديم مرتكبيها وميسريها إلى العدالة.

لكن، لا تزال هناك فجوة مؤسفة وكبيرة بين أهداف هذه التدابير والواقع الصارخ. لذلك من واجبنا باعتبارنا أعضاء في المجلس أن نجري تقييما صريحا لطبيعة أوجه القصور الحالية ونبحث عن وسائل العلاج. وسيشكل ذلك خطوة أولى مهمة لإعادة تنشيط الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. اسمحوا لي أن أذكر بعض مجالات القصور كما نراها.

إن العدالة الجنائية مثال مهم في هذا الصدد. من الضروري أن يرى ضحايا الإرهاب أن المشاركين في الأعمال الإرهابية تجري معاقبتهم. وينبغي ألا يتوهم الإرهابيون بإمكانية إفلاتهم من العدالة. غير أن الإرهابيين لا يزالون قادرين على استغلال ثغرات في الآليات القانونية، ويتمكنون أحيانا من الإفلات من العدالة الجنائية أمام أعيننا. وعلى سبيل المثال، لا يزال منح اللجوء لمرتكبي أو مؤيدي الإرهاب حجرة عثرة أمام تسليمهم. ولذلك، لا بد أن نعالج هذه الثغرات، مع التمسك بسيادة القانون.

وتمويل الإرهابيين مجال مهم آخر حيث هناك الكثير مما ينبغي عمله. ولا تزال هذه المشكلة المهمة قائمة، على الرغم من الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي هذا المجال بالذات يستغل الإرهابيون انعدام نهج دولي متناغم ومتماسك. إن الأساليب المستخدمة، مثل الابتزاز وجمع الأموال من خلال منظمات الواجهة وتحويل الأموال عن طريق حامل حقيبة، معروفة جيدا. وفي مواجهة هذه الأنشطة، يجب أن يكون لدى المجتمع الدولي نهج موحد ومتسق يتسم بالفعالية ويسعى إلى تحقيق النتائج.

والمسألة الأخرى التي تستحق اهتماما خاصا هي ظاهرة التحريض على الإرهاب. فقرار المجلس ١٦٢٤ (٢٠٠٥) يدعو جميع الدول إلى أن تحظر قانونا التحريض على الأعمال الإرهابية. غير أن هناك اتجاها متناميا للدعاية المرتبطة بالإرهاب. إن التنظيمات الإرهابية تستفيد من الحريات التي هي أساس مجتمعاتنا وتستغلها لأغراضها الخاصة، ألا وهي، ترهيب الجماهير وتغذية التطرف، وبالتالي تيسير التجنيد والدعم. بل توجد، في الواقع، أمثلة على

تنظيمات إرهابية تدير محطات تلفزيونية تحت أسماء مستعارة. ولا يمكننا أن نسمح باستغلال الحقوق الديمقراطية الأساسية، وخاصة الحق في حرية التعبير، لدوافع مرتبطة بأهداف ومقاصد التنظيمات الإرهابية. ومسؤوليتنا المشتركة هي منع ذلك، والقيام بذلك بدون استثناء.

وبعد أن ذكرت بعض الثغرات من حيث التنفيذ، أود الآن بحث الأسباب الكامنة وراء إخفاقنا في سد تلك الثغرات المستمرة منذ فترة طويلة جدا.

اسمحوا لي أن أبدأ بفكرة الإرادة السياسية. لنكن صرحاء: أحيانا، تكمن المشكلة في انعدام التصميم السياسي. ولا يمكن السماح بذلك. يجب ألا يتزعزع موقفنا لا في الخطاب ولا في العمل.

وانعدام القدرة على مكافحة الإرهاب، خاصة الافتقار إلى الخبرة والموارد، تحد كبير آخر بالنسبة لبلدان كثيرة. إن البلدان التي لديها الإرادة لكنها تفتقر للقدرة على مكافحة الإرهاب لسبب أو لآخر، تستحق دعمنا. وترتبط تركيا باتفاقات أمنية مع أكثر من ٧٠ بلدا بغية تبادل الخبرات وبناء القدرات. وسنواصل جهودنا في هذا السياق ونشجع الآخرين على أن يحذوا نفس الحذو.

وتضطلع الأمم المتحدة أيضا، بوصفها محفلا رئيسيا لوضع القواعد العالمية لمكافحة الارهاب، بدور مهم في مساعدة البلدان التي ينبغي أن تطبق هذه القواعد. ونشيد بقوة بجهود بناء القدرة التي تبذلها أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة وندعمها. وأود أن أشير بشكل خاص إلى أهمية النهج المركز والإقليمي الذي تتبعه المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ونقدر أيضا الإسهامات القيمة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

في الواقع، هناك حاجة متزايدة إلى تعزيز بناء القدرة والتعاون الأقاليمي لتعزيز الهيكل الدولي لمكافحة الإرهاب. وينبغي أيضا تنسيق هذه الجهود بشكل أفضل بين أجهزة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المتعددي الأطراف الآخرين مثل البنك الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ولذلك السبب، نؤيد بقوة تعزيز دور فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

أخيرا وليس آخرا، لا بد من القيام بأنشطة مكافحة الإرهاب على أساس مشروع. إن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون عنصران لا غنى عنهما لنجاح حملة مكافحة الإرهاب. ويسرنا أن نلاحظ أن أجهزة الأمم المتحدة حققت تقدما ملموسا في هذا الاتجاه. وفي هذا السياق، أود أن أذكر بصفة خاصة قرار المجلس ١٩٠٤ (٢٠٠٩)، الذي أنشأ وظيفة أمين للمظالم. إلا أن مجلس الأمن لا يزال يواجه انتقادات في هذا المجال. لذلك، من واجب المجلس أن يؤكد مرة تلو الأخرى أن الأمن والحرية هدفان غير متعارضين، وأن الأمر لا يتعلق بلعبة صفرية المجموع.

إن التحدي الماثل أمامنا لا يقتصر على معالجة جوانب القصور في الإطار العالمي الحالي لمكافحة الإرهاب. بل ينبغي أيضا أن نناقش بصورة استباقية التهديدات الناشئة مثل الصلة المتزايدة بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة وظهور الإرهاب عبر شبكة الإنترنت وانتشار الأيديولوجيات المتطرفة. وعندما نفعل ذلك ينبغي لنا أن ننظر أيضا في ما يلزم من خطوات للتصدي لتلك التحديات.

وفي هذه المرحلة، أود أيضا أن أتشاطر المجلس اعتقادي بأنه ينبغي للأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، كفالة أن لا يقتصر التركيز على مكافحة الإرهاب. بل يجب أن يكون شاملا وأن ينصب على الجهود الرامية إلى منع الإرهاب أيضا. وعندما يفعل المجلس ذلك يمكنه أن يعمل بشكل وثيق مع الجمعية العامة في معالجة الظروف المشجعة على انتشار الإرهاب. والأمم المتحدة، على أي حال، أفضل

محفل مناسب يمكن فيه تطوير السبل والوسائل اللازمة لتناول الطبيعة الشاملة لهذه التحديات.

وربما تنطوي ملاحظاتي على إلقاء مهام ثقيلة على عاتق الأمم المتحدة: أي مطالبتها باستدراج مختلف أصحاب المصلحة إلى الاضطلاع بدور في جهود مكافحة الإرهاب، وتوفير المعرفة والخبرة للدول الأعضاء، ووضع معايير عالمية لمعالجة الطبيعة المتطورة للإرهاب بطريقة شاملة، ورصد تنفيذ هذه التدابير. وإنني، بطبيعة الحال، عندما أعرب عن توقعاتنا من الأمم المتحدة، من واجبي أيضا أن أؤكد عزم بلدي المعقود على دعم تلك المساعي. وإن العزم الذي تتشاطره الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يجعلني أكثر تفاؤلا بأن النجاح ممكن وبأن الإرهاب يمكن إلحاق الهزيمة به وسيُهزم.

وأعتقد أن مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية جلسة اليوم سيعبر على النحو الواجب عن عزمنا المعقود على إبقاء مكافحة الإرهاب بندا ذا أولوية على جدول أعمال المجتمع الدولي، وعلى تسليط الضوء على بعض جوانب مكافحة الإرهاب التي تتطلب المزيد من الاهتمام ونهجا جديدة.

قبل أن أختتم بياني أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على تعاونهم وإسهاماتهم في الأعمال التحضيرية لهذه الجلسة المواضيعية وفي إعداد البيان الرئاسي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن. طلبت ممثلة الولايات المتحدة الإدلاء ببيان إضافي.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ينبغي أن يكون دور مجلس الأمن هو المساندة الجماعية للدفع قدما بالجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب واستخدام جلساته، مثل هذه الجلسة، لمناقشة الموضوع بطريقة مثمرة. وإننا لا نرى أن طرح المظالم الأخرى ينبغي أن يكون جزءا من هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على المجلس نص بيان للرئيس باسم المجلس عن موضوع جلسة اليوم. أشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيِّمة في البيان. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن الأعضاء يوافقون على البيان، الذي سيصدر بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2010/19.

تقرر ذلك.

أود أن أعرب عن الشكر لجميع الوزراء والممثلين الدائمين والأمين العام على إسهاماتهم في جلسة اليوم.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.